المطلب الثاني

حقوق الانسان على المستوى الاقليمي

اولاً/ الاتفاقية الاوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لعام ١٩٥٠:

إن الحكومات الموقعة على الاتفاقية هم أعضاء في مجلس أوروبا لما أخذت بعين الاعتبار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٨ ولما كان هذا الإعلان هادفاً إلى تأمين الاعتراف بالحقوق التي ينص عليه وتطبيقها عالمياً وبشكل فعالاً ولما كان هدف مجلس أوروبا توثيق عرى الوحدة بين أعضائه وإحدى الوسائل لبلوغ هذا الهدف حماية وتطوير حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتأكيداً منها على تعلقها الراسخ بهذه الحريات الأساسية كونها بالذات أساس العدالة والسلام في العالم والتي ينتج عن الحفاظ عليها حفاظاً على النظام السياسي الديمقراطي حقاً من جهة، وعلى المفهوم المشترك والاحترام المشترك لحقوق الإنسان التي من الجهة الأخرى. وعزماً منها ككحومات دول أوروبية مستلهمة نفس الروح ومتقاسمة نفس التراث في المثالية والتقاليد السياسية واحترام رفعة القانون، على اتخاذ التدابير الأولى الكفيلة بأن تضمن الحرية جماعيا بعض الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ثانياً/ الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان لعام ١٩٦٩:

تأثرت الدول الامريكية بالاتفاقية الاوربية الى حد كبير حتى صدرت الاتفاقية الخاصة بحقوق الانسان عام ١٩٦٩ والتي تألفت من ديباجة وثمانون مادة إذ تناول الفصل الثاني منها الحقوق المدنية والسياسية بينما تناول الفصل الثالث الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فقد اتفقت تلك الدول على احترام تلك الحقوق وتضمين حق الافراد في التمتع الكامل بما جاءت من حقوق وحريات فضلاً عن عدم تعارض تلك الاتفاقية مع القوانين الداخلية حتى لوكان على شكل تفسيراً لنص من نصوصها.

ثالثاً/ الميثاق الافريقي لحقوق الانسان لعام ١٩٨١:

صدر هذا الميثاق عن الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٨١ وتألف من ديباجة وثمانٍ وستون مادة قسمت الى قسمين قسم لبيان الحقوق والواجبات بينما القسم الآخر تناول سبل حمايتها والذي يميّز هذا الميثاق عن غيره من الاتفاقيتين الاوربية والامريكية أنه اي الميثاق تناول شيئاً عن واجبات المواطن وتخلل ذلك الميثاق إقرار محكمة خاصة لحقوق الانسان عام ١٩٩٧.

رابعاً/ الميثاق العربي لحقوق الانسان لعام ١٩٩٧:

صدر هذا الميثاق عن الدول الغربية الاعضاء في الجامعة العربية عام ١٩٩٧ وتضمن ديباجة وثلاث واربعون مادة حيث تضمن حق الشعوب في اقرار مصيرها والسيطرة على ثرواتها كما اكدت على ان العنصرية والصهيونية والاحتلال تحدّ من الكرامة الانسانية كما نادى الميثاق العربي بالمحافظة على كافة الحقوق الانسانية اسوةً بما صدر عن ما سبقه من مواثيق واتفاقيات اقليمية.